فوق الطاولة

د. سعد بساطة

عالم عجيب.. يأكل ويشرب النفط يومياً..!

يصعب على أغلب الناس فهم كيف يؤثر ارتفاع أسعار الطاقة في كلف المستهلك لشراء المواد الغذائية والألعاب والإلكترونيات ومستحضرات التجميل والأسمدة، وكل منتج آخر يمكن أن يخطر على البال، لدرجة أن العلماء يقولون إننا نشرب ونأكل البترول كل يوم، ولكن ما صحة هذا من الناحية الحرفية؟ وكيف دخلت مشتقات النفط في مختلف أوجه حياة البشر؟ ونضيف أن ما يحدث في أسواق النفط لا يبقى أبداً في أسواق النفط، بل يمتد إلى السلع والخدمات كافة: فهو يدخل في تركيبة كل منتج تقريباً يمكن أن يخطر على البال.

ولا ننسى أن مصطلحي النفط والبترول يستخدمان بشكل تبادلي للتعبير عن الشيء ذاته، إلا أن الدقة تقتضي تحديد المفاهيم بشكل أوضح، فالنفط الخام هو خليط من الهيدروكربونات الموجودة كسائل في الجيولوجيا الجوفية ويبقى سائلاً عند استخراجه إلى السطح، أما المنتجات البترولية فتأتي من معالجة النفط الخام والسوائل الأخرى في مصافي البترول.

أصبحت الطاقة أحد أسباب التضخم (أي الزيادة المستدامة بأسعار السلع) وتظهر البيانات، أن الأسعار ترتفع بوتيرة سنوية تقارب ١٠ بالمئة في الولايات المتحدة وبنسبة متقاربة في باقي دول العالم، كنتيجة لارتفاع أسعار البترول، وهو ما يجعلنا نقول مجازاً إننا نأكل البترول ونشربه كل يوم، من خلال الاستهلاك المتزايد لمنتجاته التي تدخل بكل شيء تقريباً.

البترول كوقود سائل، للسيارات والطائرات والمركبات الأخرى، وقد استخدمت أميركا ٧١ بالمئة من إجمالي استهلاكها البترولي عام ٢٠٢٠ (٦,٦ مليارات برميل) في وقود، مثل الغاز والديزل ووقود الطائرات، وفي مولدات الكهرباء لتوليد الطاقة.

علاوةً على كون البترول يعد أيضاً عنصراً أساسياً في كثير من الأشياء الاستهلاكية سواء في الأدوية والتغليف أو في المنتجات نفسها، وخاصة الطعام، حيث تستهلك هذه العناصر ٩٩ بالمئة من كمية البترول الأخرى المستخدمة. وفي المنسوجات والإلكترونيات إذ تستخدم البتروكيماويات المشتقة من البترول في صناعة الملابس وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الصناعات الإلكترونية الحيوية، وقد تضاعفت كمية البوليستر المرتكز على البترول في الملابس وأصبح نصف الألياف المنتجة حول العالم تصنع الآن من البترول، ويستهلك إنتاج الألياف البلاستيكية للمنسوجات ٣٤٢ مليون برميل نفط سنوياً.

كما تعتمد صناعة مستحضرات التجميل بشكل كبير على البترول، لأن الكريمات والشامبو ومعظم مستحضرات التجميل مصنوعة من البتروكيماويات، ومثل العديد من المنتجات، توضع كلها في عبوات بلاستيكية تستخدم مرة واحدة مصنوعة من البترول، كما تعمل شركات النفط على إصدار منتجات للاحتياجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل عبر استخدام تكنولوجيا تصنيع المحفزات وتقديم مرطبات ومطريات البشرة.

أغلبية ألعاب الأطفال مصنوعة من البلاستيك خفيف الوزن المرن والملون فهو اقتصادي وسريع الإنتاج، وهو من المنتجات البترولية، مثلاً أحدى الألعاب بها ٥,٦ كيلوغرامات من البلاستيك/ ما يعادل ٤٠٠ زجاجة مياه بلاستيكية فارغة.

وتعتبر صناعة المواد الغذائية حساسة لأسعار النفط لكون البترول عنصراً رئيسياً بسلسلة التوريد الخاصة بها في كل خطوة على الطريق، من الزراعة والحصاد إلى المعالجة والتعبئة والتغليف، ومن الطريف أن أكبر استخدام للبترول في الزراعة الصناعية ليس النقل أو آلات التزود بالوقود، بل استخدام الأسمدة، حيث يتم استخدام كميات هائلة من البترول والغاز الطبيعي في الأسمدة والمبيدات الحشرية المستخدمة لإنتاج وحماية الحبوب والخضروات والفواكه.

ويعتبر البترول أيضاً أحد مكونات الطعام الذي نستهلكه، ويُعرف المنتج الغذائي الرئيسي الذي يأتي من البترول بالزيوت المعدنية والتي تستخدم عادة لجعل الأطعمة تدوم لفترة أطول لأن البترول لا يفسد، وبالتالي تحتوي الأغذية المخبوزة المعبأة (البسكويت والبيتزا) على زيت معدني كوسيلة للحفاظ على مدة صلاحيتها لفترات أطول.

ولا ننسى شمع البرافين (مادة شمعية عديمة اللون مصنوعة من البترول)، فيستخدم لإنتاج الشوكولاتة ويرش على الفاكهة لإبطاء تلفها ومنحها لمسة نهائية لامعة، ويساعد لبقاء الشوكولاتة صلبة في درجة حرارة الغرفة.

الخبر السيئ هو أن الاقتصاد توسّع الآن ليصبح أكبر ١٨ مرة مما كان عليه عام ١٩٧٣، فهو يحتاج للكثير من النفط ليعمل بكفاءة، وهذا هو السبب في أن ارتفاع أسعار النفط هو المحرك الرئيسي الآن للتضخم، وارتفاع الأسعار، وهذا ما تفعله أغلبية الدول المستهلكة للطاقة والبترول الذي يثبت أنه لا غنى عنه وأن العالم سيظل يأكل ويشرب البترول لسنوات أخرى مقبلة.

١,٥ مليون ليرة حاجة ٥ مساكين للطعام في الشهر والراتب ١٥٠ ألف ليرة!

تيناوي لـ«الوطن»: أدعو وزارة الأوقاف لنقاش الأجور والمعاشات مع الفريق الحكومي

عبدالهادي شباط

يبدو أن تقدير الحد الأدنى لصدقة الفطر بقيمة ١٠ آلاف ليرة حرك المياه الراكدة حول الأجور والمعاشات التي يتقاضاها معظم العاملين في سوق العمل المحلية وخاصة العاملين لدى الجهات العامة.

حيث اعتبر الكثير من المتابعين أن تقدير صدقة الفطر بـ١٠ آلاف ليرة التي تمثل إطعام مسكين ليوم، أن هذا المسكين يحتاج في الشهر ٣٠٠ ألف ليرة وفي حال اعتبرنا الكثير من العائلات مكونة اليوم من ٥ أفراد (مساكين) فهم بحاجة شهرياً لـ ١,٥ مليون ليرة. في حين مازالت معظم الأجور الشهرية للعاملين (الموظفين) ما بين ١٠٠-١٥٠ ألف ليرة.

وفي اتصال هاتفي مع عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي اعتبر أن هذا التناقض بين الأجور وأبسط متطلبات العيش اليومي بات يمثل ضرورة لإيجاد مقاربة جدية وحقيقية للأجور والمعاشات من دون أن تعود الحكومة لاستنزاد أي زيادة على الأجور والمعاشات عبر رفع أسعار بعض السلع والمواد الأساسية، مطالباً وزارة الأوقاف التي أقرت بحاجة المسكين للطعام بقيمة ١٠ آلاف ليرة يومياً أن تسهم في نقاش ذلك مع بقية الفريق الحكومي المعني بتعديل وتصحيح الأجور والمعاشات التي باتت منفصلة ولا تمت للواقع بصلة.

وفي الوقت ذاته، لابد من التركيز على ضبط حالة الفلتان الحاصلة في الأسواق والأسعار خاصة بدمشق التي تمثل العاصمة التجارية التي تغذي بقية المحافظات بمعظم المواد والسلع، داعياً وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لإيجاد حلول لحالة الفساد والفشل في عمل أجهزته العاملة بدمشق لجهة السيطرة على حالة الغلاء غير المبرر في كثير من الأحيان والتي مثل تداعيات الأزمة الأوكرانية ومرة سعر الصرف وغيرها من الحجج الواهية، مبيناً أن كل ما تقوم به وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من تنظيم ضبوط غير مجد وغير مؤثر في السوق بل على العكس، فالمواطن يدفع قيم المخالفات التي يتم رصدها من دوريات حماية المستهلك سواء تم كتابتها وتدوينها على شكل ضبط أم لم يتم كتابتها (تم التغاضي عنها)، مقابل رشوة يتم التوافق عليها في حال كان العنصر المكلف بالمهمة فاسداً، وفي المحصلة يدفع المواطن (المستهلك) القيمة سواء المخالفة أو الرشوة لأن البائع بكل بساطة يحمل كل نفقاته على السلعة.

وشكك تيناوي بأن معظم الضبوط التموينية التي تنظمها حماية المستهلك تكون بحق صغار التجار والباعة في حين كبار السوق (حيتان السوق) لا تحد يقترب منهم.

من جهته، اعتبر الدكتور عمار يوسف أن الكثير من أجهزة الحكومة فشلت في إيجاد حلول وبدائل لمعضلة الأجور والمعاشات وهناك افتقار للكفاءات القادرة على إيجاد مقاربات للتخفيف من الحالة العامة التي وصل لها الاقتصاد وأنه يمكن في مثل هذه الحالة التوجه للاستعانة بالتجارب المشابهة لحالتنا والاستفادة من الحلول التي تم العمل بها، وأنه من غير المقبول أن يكون أجر الموظف شهرياً ١٥٠ ألف ليرة وحاجته تتجاوز ١,٥ مليون ليرة شهرياً، لأن تجاهل هذا الفارق، سيؤدي حتماً لتعويض العجز بالعديد من الأشكال منها الرضا بالفساد.

يشار إلى أنه في سنة ٢٠٠٩، كان راتب الموظف نحو ٢٠ ألف ليرة وكان قيمة زكاة الفطر نحو ٤٠ ليرة وهو ما يعادل ٠,٢ بالمئة من الأجر الشهري في حين في العام الجاري الراتب نحو ١٢٠ ألف ليرة وقيمة زكاة الفطر ١٠ آلاف ليرة وهو ما يعادل نحو ٩ بالمئة!

> يوسف: العجز بين الدخل والإنفاق يتم تعويضه بالفساد!!

لجنة تجار الخضار: نسبة تصدير الخضار صفر ما عدا البندورة وأرقام تصدير الفواكه خجولة

هناء غانم

بين ليلة وضحاها، أو حتى بين ساعة وأخرى، ترتفع أسعار المواد والسلع بمختلف أصنافها في أسواق دمشق وريفها، تحت ذريعة الأحداث العالمية أو موجة الصقيع، والأدهى أن الأسعار تتفاوت وتختلف بين محل تجاري وآخر وبين تاجر وآخر.

وخلال جولة على أسواق دمشق، لوحظ ارتفاع غير مسبوق في أسعار الخضار والحمضيات، ولاسيما خلال اليومين الماضيين بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٧٠ بالمئة، ارتفاع أرجعه عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في دمشق محمد العقاد في تصريح لصحيفة «الوطن» إلى موجة البرد والصقيع التي ضربت المحاصيل وأدت إلى انخفاض الإنتاج، وأثرت بشكل كبير في الخضر والإنتاج وأدت إلى ارتفاع أسعارها، متوقعاً ارتفاعها خلال الأسبوع المقبل أيضاً، ولافتاً إلى أنه لا إحصائية دقيقة للاستهلاك اليومي للمواطن السوري من الخضار والفواكه.

وبعد أن تابع وقال: إن «الأسعار والأعمار بيد الله»، استدرك مؤكداً أن ارتفاع الأسعار لم يشمل فقط الخضار والفواكه فقط، بل كل السلع والمواد، وأن أسعار الخضار في سورية ورغم هذا الغلاء، لا تزال أقل من غيرها من الدول المجاورة، وأن نسبة التصدير من الخضار «صفر» باستثناء البندورة التي بدأ تصديرها إلى دول الخليج والسعودية، أما بالنسبة للفواكه، فأرقام التصدير خجولة، ويتم تصدير أصناف محددة مثل الحمضيات والأجاص والتفاح بكميات قليلة لا تتجاوز ٤ إلى ٥ برادات يومياً.

وشرح العقاد الصعوبات والعقبات التي يعاني منها الجميع والتي تتمثل بتفريغ البضائع على الحدود السورية العراقية من سيارة لأخرى، ما يتسبب في تأخير وتلف البضائع وزيادة الكلفة والمصاريف كذلك، مشيراً إلى أن ضريبة دول الخليج على السيارات السورية في الأردن قائمة ولم يتم إلغاؤها حتى الآن وما تزال مرتفعة، إضافة إلى أن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وعدم توافرها، خلق مشكلة كبيره في زيادة الكلف.

بدوره أحد تجار سوق الهال اعتبر أن هذا الارتفاع الحاصل على أسعار الخضراوات ومستلزمات السلطات (التبولة) والحشائش والبندورة والخيار، جاء نتيجة ارتفاع الطلب عليها فترة رمضان إضافة للمتغيرات المناخية ونقص مادة المحروقات. كما أن انخفاض كميات الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الكميات المعروضة، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. مبيناً أن معدل الصادرات بالأساس منخفض، وليس له علاقة بارتفاع الأسعار.

وبالعودة إلى الأسعار، «الوطن» رصدت ارتفاع بعض أنواع الخضار والفاكهة إلى أكثر من الضعف، إذ ما زالت البندورة متصدرة في نسب زيادة الأسعار بالمقارنة مع بقية أصناف الخضار، حيث وصل الكيلو منها إلى ٤,٥٠٠ ل.س في حين كان سعره قبل شهر تقريباً يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠، في حين تتصاعد أسعار الحشائش لتصل ربطة البقلة إلى أكثر من ١٥٠٠ ليرة والنعنع إلى ١٠٠٠ ليرة، والخسة بـ١٥٠٠ ليرة، بينما تفاوت ارتفاع سعر بقية الأصناف الخضار والفواكه بين ٣٠ و٧٠ بالمئة والقائمة تطول.

على ماذا يعتمدون في جلدنا بالأسعار؟ وكيف يديرون الملف الأهم في حياتنا؟

د. سيروب: على إستراتيجيّتي «الأخ الأكبر» و«غض الطرف»

د. قربي: أداء الفريق الاقتصادي أداء اقتصاد الوهم

فراس القاضي

متابعة ارتفاع الأسعار في سورية، ما عادت بحاجة إلى دوريات تموينية، ولا إلى خبير اقتصادي، أو صحفي متابع، بل إلى عداء مسافات قصيرة حصراً، وذلك لأنه الأقدر على رفع سرعته إلى أقصاها خلال أقصر مدة ممكنة، إذ من الممكن أن يرتفع خلال مغادرتك للسوق، سعر السلعة ذاتها التي سألت عنها عند دخولك إليه، وهذه ليست مبالغة، بل حدث أنها ارتفعت وهي بيد المشتري بعد اتصال من موزع الجملة، المبني على اتصال من شهبندر المستوردين.

هذا أمر ما عاد يفاجئ أحداً، خاصة أنه يتعلق بالتجار المترول لهم الحبل على الغارب، الذين – وبعلم الجميع – يبرمجون تعاملاتهم وحياتهم بالآلة الحاسبة، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى مهما كان نوعها.

لكن ماذا عن الحكومة؟ ماذا عن رفع أسعار المحروقات؟ عن رفع أسعار الكثير من السلع الغذائية والخدمات بنشرات تكاد تكون دورية؟ عن رفع تعرفة المواصلات؟ عن قانون البيوع العقارية الذي ضاعف أسعار الإجارات؟ ماذا عن كل ما سبق وغيره الكثير؟ وهي التي تعطي دخلاً، – متوسطه – لا يتجاوز ١٠ بالمئة من الاحتياج الحقيقي حسب كل من يعرف ألف باء الحياة والأسواق والاقتصاد؟ على ماذا تعتمد تقتهم بأن الناس لديها المقدرة على متابعة الحياة مهما حدث؟ وكيف يديرون هذا الملف الحساس الذي يلامس كل الناس من دون استثناء؟

الأخطر.. انخفاض الثقة

عضو مجلس الشعب الدكتور صفوان قربي، قارب السؤال وطرح إجابته بشكل أوسع وأشمل، وأكد لـ«الوطن» بداية على البديهية التي يعرفها كل السوريين، والمتعلقة بدقة الظرف الحالي الذي تمر به البلاد، وقال إنه يعلم أن هناك الكثير من الكلام، الحكومة غير قادرة على قوله، لكن هذا لا يمنع أنه بالإمكان القيام بما هو أفضل، وأن يكون هناك إدارة أفضل للموارد المحدودة والشحيحة.

وقال: الحكومة وضعت عناوينَ لأدائها في المرحلة السابقة، عنوان أنها لن تتجه إلى زيادات كبيرة في الرواتب كما يقتضي المنطق، وذلك بحجة أن السوق سيمتص هذه السيولة ولن يستفيد منها الموظف الاستفادة الحقيقية المطلوبة، وسيكون الاتجاه نحو تخفيض الأسعار، نظرياً هذا الكلام جميل ومقنع، لكن ما حدث على الأرض هو أن الأسعار حلقت بجنون، ودخل المواطن وقدرته الشرائية انخفضا بشكل كبير، والأهم هو أن هامش الثقة بالإجراءات الحكومية انخفض كثيراً، وهو أمر خطير، لأن الثقة تبنى بشكل تراكمي، وفقدانها يحتاج إلى زمن وجهد كبيرين لترميمه، كذلك انخفض مؤشر الأمل بأن القادم القريب سيكون أفضل، ما أدى إلى ارتفاع معدل اليأس وهبوط في عزيمة العمل، وأصبحت اتجاهات المواطن غير مفيدة وأولها الهجرة، كذلك اتجهت الحكومة بشكل مفرط باتجاه الجباية، فأصدرت حزمة قوانين كبيرة أتت تحت عنوان زيادة الرسوم وهي رسالة سلبية بوقت حساس كنا أحوج ما نكون فيه إلى منطق الرعاية وليس الجباية، مع تخفيف للمنغصات والعراقيل الإدارية، وأن يكون العنوان الاقتصادي الكبير: دع الجميع يعمل في هذه المرحلة، وكثير من القضايا قابلة للتعديل والتصويب لاحقاً.

إجراءات فاقمت المشكلة

ويرى قربي أن المعنيين بالملف الاقتصادي لم يكونوا واقعيين في قراءة واقع السوق والواقع الاقتصادي وكان أداؤهم أداء إدارة اقتصاد وهم، خاصة أن اقتصادنا حالياً معظمه اقتصاد ظل بعيد عن الضبط والتقييم والقراءة، إذ إن الحصار والعقوبات الظالمة غير المسبوقة في الشدة والأدوات التي تمارس على سورية، كانت تحتاج لأن تكون الأبواب مفتوحة أكثر، ليس كذلك فحسب، بل إن الكثير من الإجراءات الاقتصادية، ساهمت كثيراً في تشديد العقوبات بدلاً من فتح ثغرات فيها، فباب الاستيراد مفتوح للجميع نظرياً، لكن عملياً، هناك حصرية غير معلنة في عمليات الاستيراد والتصدير، وهذا خطأ كبير لأننا بحاجة لتنافسية كانت ستكون مفيدة حتماً للمواطن، بدلاً من أن يتم حصر الموضوع بيد أفراد وضعوا لافتات وطنية لأدائهم، فأعطوا الوطن والمواطن بعض الفتات وأخذوا الكثير.

من المستفيد من السورية للتجارة؟

وعن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المعني الأكبر بكل ما له علاقة بالأسواق وفلتان الأسعار المخيف، أوضح قربي أنه ورغم أنها جزء من فريق اقتصادي كبير، لكنها الواجهة التي يمكن تحميلها أكثر من غيرها، مضيفاً إن الوزير يملك موهبة التبرير بمخاطبة الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لكنه اعتمد في عمله على روافع غير قوية تم تضخيمها، فهامش السورية للتجارة من السوق صغير جداً، وحمّلت ما لا تحتمل في واقع اقتصادي صعب، وكان لا بد من مد اليد أكثر للتجار ليكونوا شركاء في القرار الاقتصادي، بعيداً عن التخوين والوعيد وتحميلهم ما يَحملون وما لا يحملون، مع عدم الإنكار بكل تأكيد على جشع الكثير منهم، لكن بالنهاية هناك قوانين سوق، فالاقتصاد ليس صراخاً، ولا هو عصا مراقبي التموين الغليظة والمخترقة عند قسم ليس قليلاً منهم بحجة أعدادهم القليلة التي مهما ازدادت، ومهما ازداد عدد الضبوط التموينية، فلن تحل المشكلة إلا بالواقعية في إدارة الاقتصاد ومشاركة الجميع، طارحاً السؤال التالي: رغم أن صالات السورية للتجارة كثيرة، لكن هل تدير هي كل صالاتها؟ ويجيب: بالتأكيد لا، فالقسم الأكبر كلفة في توفير السلع للمواطن، إذ لو أنها قدمت دعماً حقيقياً وفعلياً – وليس المقصود بالدعم هنا فقط دعم تكاليف الإنتاج، بل أيضاً بالسياسات والإجراءات – للزراعة والصناعة وريادي الأعمال الذين يلبون الحاجات المحلية ويبتكرون الحلول، بدلاً من الاتكال على التاجر بذريعة «العقوبات»، فإن مشكلة الأسعار لن تقول إنها ستُحل، لكن كان بالإمكان الحد قدر الإمكان من ارتفاعها وضبط فوضاها.

لا يمكن عملياً أن تكون ناجحة، لأنها نسيت دورها في حماية المستهلك وتاهت بين العنوانين، ويستدرك قربي ويوضح أنه لا يريد تحميل الوزارة وزر كل ما يحصل، لكنها تُحمّل، لأنّنا في مرحلة صعبة عالمياً، وهناك ارتفاع كبير في أسعار الغذاء عالمياً وصل إلى نحو ٤٠ بالمئة، مع ارتفاع في أسعار الوقود، وفي حالات كهذه، تتعب الاقتصادات القوية، فما بالك بالاقتصاد المتعب أساساً، اقتصاد مضغوط عليه من كل النواحي، لذا يجب أن نكون واقعيين في قراءة مشاكلنا، وهادئين في البحث عن وسائل لتخفيف الأزمات على أمل أن نخرج منها في مراحل لاحقة.

وختم عضو مجلس الشعب بتأكيد ضرورة توزيع تعب وظلم الحرب بعدالة ما أمكن، وألا يكون فقط من نصيب الفقراء الذين تجاوزت نسبتهم في سورية حسب رأيه ٨٠ بالمئة.

التاجر أولوية

الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب قالت لـ«الوطن» إنها لا تعتقد أن القرارات الحكومية تستند إلى دراسات وأبحاث، وخير مثال على ذلك برأيها، ما حدث من فوضى عند صدور قرار استبعاد من لا يستحق الدعم، فالحكومة تعتبر التاجر هو الفاعل الاقتصادي الوحيد الذي يجب الاهتمام به، وعلى وجه الخصوص المستورد، فاختارت الطريق الأقصر، لكنه الأكثر كلفة في توفير السلع للمواطن، إذ لو أنها قدمت دعماً حقيقياً وفعلياً – وليس المقصود بالدعم هنا فقط دعم تكاليف الإنتاج، بل أيضاً بالسياسات والإجراءات – للزراعة والصناعة وريادي الأعمال الذين يلبون الحاجات المحلية ويبتكرون الحلول، بدلاً من الاتكال على التاجر بذريعة «العقوبات»، فإن مشكلة الأسعار لن تقول إنها ستُحل، لكن كان بالإمكان الحد قدر الإمكان من ارتفاعها وضبط فوضاها.

كارثة انخفاض النمو الطويل

وتؤكد سيروب أن العامل الحاسم الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار لا يزال لم يتم تجاهله إلى حد كبير، وهو أن القدرة الإنتاجية للاقتصاد أصبحت محدودة جداً وتتضاءل مع مرور الزمن، لذلك أصبح الإنفاق يتجاوز الطاقة الإنتاجية، ليس لأن الإنفاق مرتفع للغاية – كما يروّج – بل بسبب وجود نقص في العرض. فمنذ العام ٢٠١٠ انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المعدل حسب التضخم) بنسبة ١٦,٦ بالمئة بالمتوسط سنوياً خلال السنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٩) ليصبح ٣٢٢٧١ ليرة في العام ٢٠١٩، وهو أقل مما كان عليه عام ١٩٦٣ حيث كان ٣٢٤٣٤ ليرة، ولا يوجد اتجاه اقتصادي أكثر إثارة للقلق من انخفاض طويل الأجل في النمو.

وتظهر مشكلة التضخم أكثر وضوحاً وأثراً – حسب سيروب – في أسعار الأغذية والسلع الحياتية اليومية التي لا يمكن للمواطن أن يتخلى عنها، وهو ما يعرف بـ(السلع العديمة المرونة أو مرونتها ضعيفة)، بمعنى أن الطلب عليها لا يتغير مهما ارتفعت أسعارها، أو قد يتغير، لكن بمعدلات منخفضة نسبياً مقارنة مع ارتفاع الأسعار.

وترى سيروب أنه لم يعد بإمكان إجراءات اقتصادية عفى الدهر عنها أن تسيطر على هيستيريا الأسعار، إذ إن التضخم الحالي يعكس بشكل أساسي الاضطرابات المتأصلة في إخفاق السياسات، فقد خرج التضخم عن السيطرة وارتفع إلى حد مربك، ورغم قصور الجهاز الإنتاجي عن توفير كمية من السلع تلبي الطلب المحلي، ما تزال الإجراءات الاقتصادية والقرارات الإدارية تدور في فلك ترميم النتائج من خلال زيادة الجباية والتهديد بالعقوبات، بدلاً من وضع حلول لأساس المشكلة التي تتمثل بالطاقة الإنتاجية المنخفضة، والتسعير الإداري الذي ما يزال باعتقاد صناع القرار هو الفيصل في ضبط جموح الأسعار.

إستراتيجية (دبّر راسك)

وتتابع: أمام هذا الواقع، لم تكن الحكومة بعيدة عن تمكين الأفراد من تأمين الأموال اللازمة لهم للإنفاق، حيث اتبعت الحكومة بشكل غير رسمي إستراتيجيتي «الأخ الأكبر» و«غض الطرف»، بمعنى تركت أمور تسيير الأمور الحياتية للمواطنين على المواطنين أنفسهم، فمن يتمكن من دفع مبلغ أكبر للحصول على سلعة أو خدمة فليدفع، إضافة إلى غض النظر عن الموقف الذي يتقاضى «إكرامية»، وعن الموظف الذي يعمل في وظيفة أخرى، وعن انتشار عشوائية اقتصاد الظل الذي يفّتات منه معدومو ومحدودو الدخل، وعن السلع المهربة داخل السوق السورية، وغيرها الكثير، لكن مجموع هذه الإستراتيجيات الحكومية، مع سياسات المواطن في الحفاظ على بقائه على قيد الحياة والتي مكّنته من استمرار قدرته على الإنفاق في الأجل القصير، سيكون على حساب كيان الدولة والسلام والأمان الاجتماعي على المدى الطويل.